



أثر تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي الصادر
٢٠١٨ على تطبيق الحيطة والحذر وحقوق الملكية
وعلاقتها بقيمة الشركة - دراسة تطبيقية على
الشركات المصرية المسجلة بمؤشر EGX50

د/ داليا عادل عباس السيد

أستاذ مساعد محاسبة

د/ طارق عبدالعظيم الرشيدي

أستاذ مساعد محاسبة

كلية التجارة - جامعة دمياط

ملخص البحث

استهدفت الدراسة تحليل أثر تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر ودراسة وإختبار علاقة كل من الحيطة والحذر والقيمة الدفترية لحقوق الملكية من جانب وقيمة الشركة من جانب آخر، وذلك قبل وبعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨. ولتحقيق ذلك تم الإعتماد على كل من المنهج الإستقرائي والإستنباطي فى عرض وتحليل الدراسات السابقة وإشفاق فروض الدراسة وإجراء الإختبارات والوصول إلى النتائج.

تم إستخدام إختبار T لعينتين مرتبطتين لإختبار الفرض الأول حول أثر تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر بمقارنة مقياس الحيطة والحذر فى عام ٢٠١٧ بمقياس الحيطة والحذر عام ٢٠١٩ لجميع الشركات المصرية المسجلة فى مؤشر إيجى إكس ٥٠ EGX 50 بعد إستبعاد المؤسسات المالية وبلغ العدد النهائى ٣٧ شركة. كما تم إستخدام أسلوبى الإتحدار البسيط والمتعدد فى إختبار فرضى الدراسة الثانى والثالث لإختبار العلاقة بين كل من تطبيق الحيطة والحذر (كمتغير مستقل) والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (كمتغير مستقل) وقيمة الشركة (كمتغير تابع) أيضا قبل وبعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨.

وتشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوى ذات دلالة إحصائية نتيجة تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر وبالتالي قبول فرض الدراسة الأول، وعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحيطة والحذر والقيمة الدفترية لحقوق الملكية من جانب والقيمة السوقية للشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجى إكس EGX50 قبل تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ من جانب آخر، ولكنها كانت معنوية بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨، وبالتالي رفض فرض الدراسة الثانى وقبول فرض الدراسة الثالث.

وتوصى الدراسة بضرورة أخذ القيمة الدفترية لحقوق الملكية فى الإعتبار كمحدد هام لقيمة الشركة بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ حيث لم تعد المقاييس التقليدية للحيطة والحذر ذات علاقة قوية بقيمة الشركة حتى بعد إعادتها فى ضوء الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ وذلك نتيجة إعادتها بمعنى مختلف.

الكلمات المفتاحية: الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨، الحيطة والحذر، حقوق الملكية، قيمة الشركة، مؤشر

EGX50.

Abstract

The research aimed at analyzing the effect of applying the conceptual framework of financial reporting 2018 (CF 2018) on prudence and examining the relationship between prudence and book value of equity from one side and the firm value from another side. To achieve the research objective, the inductive and the deductive approach are applied in analyzing previous literature, building and testing research hypotheses, and deriving results.

Paired sample T test was used to test the first hypothesis regarding the effect of applying CF2018 on prudence by comparing 2017 prudence measure with 2019 prudence measure for all Egyptian companies registered in EGX 50 index after excluding financial institutions with a final sample 37 companies. Simple and Multiple Regressionis were used to test the second and third hypotheses to test the relationship between prudence application as an independent variable and book value of equity as an independent variable and book value as a dependent variable both before and after CF2018 application.

Results showed that there was no statistical significant effect as a result of applying CF2018 on prudence and so accepting the first research hypothesis. Results also showed that there was no statistical significant relationship between prudene and equity book value from one side and firm value from another side for EGX 50 companies before the CF2018 application but a statistical significant relationship after CF2018 application ans so rejecting the second hypothesis and accepting the third one.

Recommendations included the importance of considering the book value of equity as an important determinant of firm value after CF2018 application as traditional prudence measures for firm value are no longer valid after CF 2018 application and this may be due to prudence has a different meaning after CF 2018 application.

Keywords: Conceptual Framework of Accounting Theory 2018, Prudence, Equity, Firm Value, EGYX50

١ - مقدمة البحث

ما زال التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر) ^(١) يحظى بإهتمام المجالس المحاسبية التنظيمية والأدب المحاسبي بدرجة كبيرة ومن المتوقع أن يستمر هذا الإهتمام فى المستقبل، حيث أنه على الرغم من إصدار أكثر من تعديل على الإطار المفاهيمي للتقرير المالي بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية وآخر هذه التعديلات فى عام ٢٠١٨، إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية أشار إلى أنه يمكن أن يتم تعديل الإطار المفاهيمي من وقت لآخر فى ضوء الخبرة التى يكتسبها المجلس (IASB, 2018). وعلى ذلك فإن الدراسات الأكاديمية عليها دور هام فى مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية فى تطوير الإطار وسد الفجوات التى لا تزال موجودة بالإطار. وتتركز هذه الدراسة على دراسة أثر التطور فى الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر حيث إهتمت كل الإصدارات من الإطار المفاهيمي للتقرير المالي بالحيطة والحذر تارة بإضافته وتارة بإلغائه.

وقد وجد كعموش كما أورد (Mora & Walker, 2015) أن الإطار المفاهيمي الصادر عام ٢٠١٠ ألغى مفهوم الحيطة والحذر والذى كان مدرجا كأحد مكونات خاصية الإعتماد على المعلومات (والتي شملت بالإضافة إلى مكون الحيطة والحذر مكونات التمثيل الصادق وجوهر المعاملة على حساب الشكل والحيادية والإكتمال) وفقا للإطار المفاهيمي ١٩٨٩ بدافع أنه لا يتسق مع الحيادية. ووجد كعموش (كما أورد مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠١٨) أنه تم إعادة مفهوم الحيطة والحذر مرة أخرى ولكن بمفهوم جديد يدعم الحيادية، حيث يشير إلى أخذ الحذر فى ظل عدم التأكد بما لا يسمح بالمبالغة فى التخفيض لأى من الأصول والإلتزامات والدخل والمصروفات (International Accounting Standards Board [IASB], 2018). ولذلك فإن مفهوم الحيطة والحذر الوارد بالإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨^٢ يختلف عن المفهوم التقليدي للتحفظ المحاسبي الوارد بالإطار المفاهيمي ١٩٨٩ حيث أنه يشير إلى ممارسة الحذر عند ممارسة الأحكام المطلوبة وبالتالي فهى أشبه ببذل العناية المهنية عند اتخاذ الأحكام الشخصية والتقديرية فى ظل عدم التأكد، مما يستلزم إيجاد نماذج قياس جديدة ودراسات تتناول المفهوم الجديد للحيطة والحذر فى ضوء الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ (كعموش، ٢٠١٩).

^١ تستخدم الدراسات السابقة التحفظ المحاسبي كمصطلح بديل للحيطة والحذر ويستخدم هذا البحث المصطلحين بالتبادل للإشارة إلى نفس المعنى.

^٢ سيتم الإشارة فيما بعد إلى الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ بالإطار المفاهيمي ٢٠١٨.

٢ - أهمية البحث

واهتم الأدب المحاسبي بالآثار المختلفة الناتجة عن تطبيق الحيطة والحذر فقد أثبتت العديد من الدراسات أن الشركات التي تكون أكثر تحفظاً عند إعداد التقارير المالية تتحقق لها العديد من المزايا: مثل إرتفاع قيمتها وأرباحها (Hsieh & Novoselov, 2019)، خاصة الشركات التي تتبع إستراتيجية عمل المنقب، وتكون لديها فرصاً أكبر للحصول على مصادر تمويل خارجية مع عدم التأثير بالأثر السلبي للتغيرات في التدفقات النقدية على مستوى الإستثمار (Hong & Lobo, 2019)؛ وتحسن مؤشرات الأداء لديها (El-Habashy, 2019)؛ كما أنه يقيد من إدارة الأرباح بشكل عام (Lara, Osmá & Penalva, 2019)؛ ويخفض من مخاطر الإفلاس (Biddle, Ma, & Song, 2016). ولا يقتصر ذلك على مستوى الشركات فحسب بل تمتد الآثار الإيجابية لتشمل الإقتصاد القومي ككل وإرتفاع الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من هذا الناتج (Biddle, Ma, & Song, 2016). وقد وجد (Hsieh & Novoselov, 2019) أن تطبيق الحيطة والحذر يؤدي إلى إرتفاع قيمة الشركة وكذلك أرباحها خاصة مع زيادة الغموض في ظل ظروف عدم التأكد الذي تعاني منه الشركة حيث أنها وسيلة لمواجهة الأخطاء الناجمة عن المصادر المختلفة خاصة تحيز متخذى القرار.

وفى ضوء إعادة مفهوم الحيطة والحذر بمعنى جديد يختلف عن المفهوم السابق المتعارف عليه والذي إنعكس على القوائم المالية فى ضوء الأخذ بهذا المفهوم عند إصدار الأحكام المختلفة التى تتعلق بالتقديرات إذا لم تنص عليها المعايير، بالإضافة إلى إنعكاس تطبيق الإطار المفاهيمي من خلال الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية والمعدة فى ضوء الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ عند إعداد القوائم المالية، والآثار المختلفة لتطبيق الحيطة والحذر خاصة على قيمة الشركة وحقوق الملكية، فإنه يجب دراسة أثر تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر وعلاقة الحيطة والحذر وحقوق الملكية بقيمة الشركة فى ضوء هذه التغيرات، حيث أن قيمة الشركة تعتبر أساس إتخاذ العديد من القرارات خاصة لمقدمى الموارد. ومن هنا تتضح أهمية الإجابة على التساؤل الرئيسى فى البحث: ما هو أثر تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر؟ وما هى العلاقة بين الحيطة والحذر وحقوق الملكية بقيمة الشركات المسجلة بمؤشر EGX50 بالبورصة المصرية؟

٣- هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة وتحليل أثر تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر وعلاقة كل من الحيطة والحذروحقوق الملكية بقيمة الشركات المصرية المسجلة في مؤشر إيجي إكس ٥٠ (EGX 50).

٤- منهج البحث

لتحقيق هدف البحث تم إتباع كل من المنهج الإستنباطي والإستقرائي في جمع وتحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وإشتقاق فروض الدراسة في ضوء ذلك، ثم إجراء الإختبارات بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحقق من فروض الدراسة والوصول إلى النتائج.

٥- حدود البحث

تم إجراء البحث من خلال الحدود التالية:

١-٥ تم تحليل أثر تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجي إكس ٥٠ (EGX 50) بعد إستبعاد شركات القطاع المالي والخدمات المالية غير المصرفية.

٢-٥ تم تحليل أثر تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ من خلال مقارنة مقياس الحيطة والحذر قبل تطبيق الإطار عام ٢٠١٧ بمقياس الحيطة والحذر بعد تطبيق الإطار عام ٢٠١٩ أى لمدة عام قبل وبعد التطبيق نتيجة مرور عام واحد فقط على إصدار الإطار. ولذلك فإن هذا الأثر يعتبر أثراً أولياً نتيجة تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨.

٣-٥ تم تحليل أثر تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر فقط دون غيرها من التعديلات الجوهرية الأخرى للإطار.

٤-٥ تم التركيز عند مناقشة الدراسات السابقة إلى الدراسات الأحدث في موضوع الدراسة التي صدرت بعد إصدار الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ منعا للتكرار، إلا فيما يتعلق بالدراسات الأصلية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

٦- خطة البحث

لتحقيق هدف البحث والإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث تم البحث من خلال أربعة عناصر كما يلي:

٦-١ الدراسات السابقة التي تناولت الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨.

٦-٢ أثر تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر وحقوق الملكية.

٦-٣ أثر تطبيق الحيطة والحذر وعلاقتها بقيمة الشركة.

٦-٤ الدراسة التطبيقية لإختبار أثر تطبيق الإطار المفاهيمي المعدل ٢٠١٨ على الحيطة والحذر وحقوق الملكية وعلاقتها بقيمة الشركة.

٦-١ الدراسات السابقة التي تناولت الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨

تتاول (Dennis, 2018) الإجابة عن سؤالاً هاماً يتعلق بما هو المقصود بالإطار المفاهيمي؟ وانتقد المجالس المسئولة عن إصدار الإطار على مدار أربعين عاماً بأنها لا يوجد لديها مفهوم واضح للمقصود بالإطار المفاهيمي. ونتيجة لذلك يوجد إختلافات لدى مستخدمي الإطار في فهم المعنى المقصود من الإطار المفاهيمي، كما أن التفسيرات الموجودة لذلك المعنى غير كافية. وتتمثل المشكلة الرئيسية عند إصدار الإطار المفاهيمي في عدم الإتفاق على الهدف من الإطار والتي يجب أن يتغلب عليها مصدرى الإطار عند إصدار الإطار المفاهيمي في المستقبل، حيث يعنى عدم الإتفاق على الهدف من الإطار عدم الإتفاق على الإطار المفاهيمي وفي هذه الحالة ستكون هناك حاجة إلى أكثر من إطار يبدأ كل منها بهدف محدد، بالإضافة إلى إصدار أكثر من مجموعة للمعايير المحاسبية لا تتوافق مع بعضها وفقاً لكل إطار، وهذا ما تحاول المجالس المهنية تجنبه. ويمكن التغلب على هذه المشكلة عندما تعبر العبارات الواردة في الإطار المفاهيمي عن الحقائق مع السماح بمجموعة واحدة من الحقائق. وأشار (Dennis, 2019) إلى أنه يجب عند تطوير الإطار المفاهيمي في المستقبل النظر في وجود هدف المساءلة ومدى مساهمته في إحداث إختلاف في إصدار المعايير والتقارير المالية.

وقد أشار (Pelger, 2019) إلى أنه على الرغم من وجود بعض التعديلات في الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨، أهمها عودة الهدف الخاص بمساءلة الإدارة كأحد أهداف التقرير المالي مرة أخرى بعد إلغاؤه في الإطار المفاهيمي السابق ٢٠١٠ وكذلك عودة الحيطة والحذر كأحد مظاهر الحيادية والتمثيل الصادق للمعلومات بدلاً من إمكانية الإعتماد (في الفصلين الأول

والثاني)، إلا أن التعديلات الخاصة بعودة المساءلة والحذر عن إصدار الأحكام لا تعكس تغير فكر مجلس معايير المحاسبة الدولية في باقي فصول الإطار المفاهيمي (الفصل الثالث إلى الفصل الثامن) وبالتالي ليس من المتوقع أن يكون لها تأثير على إصدار المعايير الدولية للتقارير المالية في المستقبل. ولكن تأكيد الإطار المفاهيمي على مستوى مقبول من عدم تأكد القياس يمثل تغييراً جوهرياً من المتوقع أن يقلل من الخلاف في المستقبل في هذا الصدد. واقتُرحت الدراسة بعض التغييرات في الخصائص النوعية للمعلومات وهي: أن تكون القابلية للتحقق أحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات وليست أحد الخصائص الداعمة، وأن يرتبط بها تحقق مستويات معقولة من عدم تأكد القياس وعدم تأكد النتيجة Outcome uncertainty الخاص بعدم التأكد في قيمة أو توقيت التدفقات النقدية للمنافع الاقتصادية، وعدم تأكد الوجود existence uncertainty للأصل أو الالتزام. أي يصبح عدم التأكد أحد مظاهر القابلية للتحقق وألا يكون أحد مظاهر التمثيل الصادق.

وتناولت دراسة (Kaper & Rahman, 2018) مناقشة كيفية استخدام الإطار المفاهيمي للتقرير المالي عند إصدار معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) بعنوان عقود الإيجار. وتوصلت إلى أنه تم الخروج على الإطار المفاهيمي في بعض المتطلبات الخاصة بالمعيار والسماح بتطبيق بعض القواعد للتخفيض من تكلفة التنفيذ المرتفعة على الرغم من اعتماد مجلس معايير المحاسبة الدولية بشكل عام على المبادئ وليس القواعد وذلك نزولاً على رغبة العديد من الأطراف المعنية عند طرح مسودة المعيار للمناقشة.

وقد برر (Walton, 2018) الانتقادات الموجهة إلى الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ بأن هذا الإطار يعتمد على نموذج تم تصميمه منذ أربعين عاماً لحل مشكلات لم تعد موجودة الآن. كما أن العديد من الأطراف المستفيدة تعارض بشدة وجود إطار مفاهيمي نظري. ولذلك فإنه من المفيد لمجلس معايير المحاسبة الدولية أن يعدل من مساره، وتقبل حقيقة أنه لم يصدر إطار مفاهيمي ولكن ما أصدره المجلس عبارة عن مجموعة من الافتراضات المنقح عليها مسبقاً والتي تقيد في التطبيق. وعليه فإنه يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يراجع أهمية نموذج الأعمال ومدى منفعة المستثمرين من مدخل إعادة التدوير للربح/الخسارة والمرتبط بالدخل الشامل الآخر. وهذه الأمور تتطلب التخلي عن النموذج الأمريكي المتقادم والبدء من جديد.

وانتقدت دراسة (Mourik & Asami, 2018) وجود مصطلحين غير متسقين للأرباح وفقاً للإطار المفاهيمي ٢٠١٨، فإما أن تحتوى الأرباح المحتجزة على البنود المحققة للإيرادات والمصروفات بحيث توجد مساحة لتفسير ماذا يعنى التحقق أو أن تتضمن الأرباح المحتجزة على

كل من البنود المحققة وغير المحققة من الإيرادات والمصروفات. وفي حالة المعاملة المزدوجة في حالة تطبيق المفهوم الأول سينتج فائض *dirty surplus* في الملكية. ومن أجل الحفاظ على العلاقة *articulation* بين الأرباح المحتجزة والربح/الخسارة وكذلك بين صافي الأصول والدخل الشامل فإن إعادة التدوير *recycling* مع التحقق يكون ضروري. ويؤدي تطبيق أسس القياس الحالية المختلفة إلى وجود إيرادات ومصروفات محققة وغير محققة في الأرباح المحتجزة. ولكن مجلس معايير المحاسبة الدولية أخطأ عندما اعتقد أن إعادة التدوير تزيد من منفعة القرار في ضوء الخصائص النوعية للمعلومات. وفي نفس الاتجاه فقد أشارت دراسة (Botosan, 2019) إلى أنه على الرغم من استمرار مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير الإطار المفاهيمي على مدار ٤٠ عام إلا أنه لا يزال ينقصه مكونات هامة خاصة تلك المكونات التي تتعلق بمبادئ القياس. وذلك يمثل تحدياً لإصدار معايير تتصف بالكفاءة والفعالية. وعلى الرغم من ذلك فإنه توجد الفرصة لمعالجة ذلك القصور.

تناولت دراسة كعموش (٢٠١٩) تحليلاً نظرياً لأهم التطورات التي حدثت على الإطار المفاهيمي للتقرير الدولي الصادر عام ١٩٨٩، ثم الإطار الصادر عام ٢٠١٠، وأخيراً الإطار الصادر عام ٢٠١٨. وقد أشار إلى أن تلك التعديلات ركزت بصفة أساسية على أهداف إعداد وعرض القوائم المالية ومفاهيم عناصر القوائم المالية والتحول من مدخل الدخل إلى مدخل الميزانية مما انعكس على منهج القياس المتبع والتعديلات في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية خاصة إمكانية الاعتماد على المعلومات والتحفيز المحاسبي، وأثر التطوير في الإطار المفاهيمي على نظرية المحاسبة (كعموش، ٢٠١٩).

٦-٢ أثر تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد التعديلات الجوهرية التي أشار إليها الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ المعدل مقارنة بالإطار المفاهيمي المشترك ٢٠١٠ حيث ألغى الإطار المفاهيمي ٢٠١٠ "الحيطة والحذر"؛ بينما كانت "الحيطة والحذر" أحد مكونات خاصية إمكانية الاعتماد وفقاً للإطار المفاهيمي ١٩٨٩ (IASB, 1989, par.37)؛ كما أشار إليها الإطار المفاهيمي ١٩٨٠ بالتحفظ المحاسبي وذلك في سياق مناقشة الوثوقية بدون الإشارة الصريحة بأنها تمثل أحد الخصائص النوعية للمعلومات (FASB, 1980, par. 91-97). وفيما يلي شرحاً لطبيعة الحيطة والحذر كما وردت بالإطار المفاهيمي ٢٠١٨.

٦-٢-١ الحيطة والحذر والحيادية في ضوء الإطار المفاهيمي ٢٠١٠

تناول الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ في الفقرة (٢-١٥) بعنوان "الحيطة والحذر وعلاقتها بالحيادية" أسباب إلغاء الحيطة والحذر والتحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي في ٢٠١٠ وهو أنها لا تتسق مع الحيادية. وفي ضوء الضغوط المتزايدة على المجلس من الأطراف المختلفة بضرورة وجود التحفظ المحاسبي أو الحيطة والحذر أو كليهما حيث لا يجب أن يفترض المجلس أن وجود التحيز غير مرغوب فيه خاصة في الظروف التي ينتج فيها التحيز من وجهة نظرهم معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين؛ كما أنه من المرغوب فيه في بعض الأحيان التعمد في التحفظ عند إصدار الأحكام المتعلقة بتقديرات الأصول والإلتزامات والدخل أو الملكية وذلك للتقليل من آثار تقديرات الإدارة المفرطة في التفاؤل. ومع ذلك فإنه مع التحذير من الأخطاء المتعمدة التي ظهرت في الإطار المفاهيمي ١٩٨٩ فإنه من المرجح أن يؤدي التنبيه إلى الحيطة والحذر إلى حدوث التحيز. وغالبا ما يؤدي التخفيض في قيمة الأصول أو المبالغة في قيمة الإلتزامات في أحد الفترات إلى المبالغة في تقدير الأداء المالي في فترات لاحقة وهذه النتيجة لا يمكن وصفها على أنها تتصف بالحيطة والحذر أو بالحيادية.

ورأى بعض المشاركين بأرائهم في مسودة الإطار أن الحياد أمر مستحيل، حيث يجب أن يكون هناك غرض من المعلومات حتى تتصف بالملاءمة، والمعلومات ذات الغرض المحدد لن تكون محايدة. بمعنى آخر، نظراً لأن التقارير المالية أداة للتأثير على عملية صنع القرار، فلا يمكن أن تكون محايدة. ومن المتوقع أن تؤثر المعلومات المالية في التقارير المالية على تصرفات مستخدمي تلك المعلومات. وحقيقة أن العديد من المستخدمين يتخذون إجراءات مماثلة على أساس المعلومات المبلغ عنها لا تثبت عدم وجود حيادية. كما أن المجلس لا يحاول تشجيع أو التنبؤ بردود أفعال أو إجراءات محددة للمستخدمين، فإذا كانت المعلومات المالية متحيزة بطريقة تشجع المستخدمين على اتخاذ أو تجنب إجراءات محددة مسبقاً، فإن هذه المعلومات ليست محايدة.

٢-٢-٦ الحيطة والحذر في ضوء الإطار المفاهيمي ٢٠١٨

أشار الإطار المفاهيمي في الفقرة (٢-١٦) إلى (٢-١٨) إلى مفهوم الحيطة والحذر في ضوء الإطار المفاهيمي ٢٠١٨. وأشارت الفقرة (٢-١٦) إلى أن الحيطة والحذر تعني ممارسة الحذر عند إصدار الأحكام في ظل ظروف عدم التأكد. وهذا يعني عدم إظهار قيمة الأصول والدخل بأكثر أو بأقل مما يجب، وألا تظهر قيمة الإلتزامات والمصروفات بأقل أو بأكثر مما يجب حيث سيترتب على ذلك إظهار الدخل والمصروفات بأعلى أو بأقل من قيمتها في الفترات المستقبلية. وأشارت الفقرة (٢-١٧) إلى أن ممارسة الحيطة والحذر لا يعنى ضمناً عدم التماثل كما هو الحال بالحصول على مزيد من الأدلة المقنعة لدعم الاعتراف بالأصول أو الدخل بصفة منتظمة أكثر من

تلك الأدلة المطلوبة للإعتراف بالالتزامات أو المصروفات. فخاصية عدم التماثل هذه تتعارض مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة. وعلى الرغم من ذلك فإن متطلبات بعض المعايير غير متماثلة إذا ما كان ذلك نتيجة لقرارات الغرض منها إختيار المعلومات الأكثر ملاءمة والتي تعبر بصدق عما يجب أن تمثله.

لذلك فإنه عند تطوير الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ لاحظ مجلس معايير المحاسبة الدولية أن تطبيق مفهوم الحيطة والحذر يختلف باختلاف الأطراف المستفيدة. وعلى وجه التحديد فإنه: قد يستخدمه البعض ليشير إلى الحذر caution عند إصدار الأحكام في ظل ظروف عدم التأكد ولكن بدون توخي مزيد من الحذر عن إصدار الأحكام المتعلقة بالدخل أو الأصول أكثر منه عند إصدار الأحكام المتعلقة بالمصروفات أو الإلتزامات وهذا يعرف بمفهوم (cautious prudence) (IASB, 2018, Par.2.16)، بينما يستخدمه البعض الآخر للإشارة إلى التطبيق غير التماثل systematic asymmetry عند الإعتراف بالدخل والمصروفات حيث يتم الإعتراف بالمصروفات في مرحلة مبكرة قبل الإعتراف بالدخل وهذا ما يعرف بمفهوم الحذر غير التماثل "asymmetric prudence" (IASB, 2018, Par.2.17). حيث أشار إلى أن الأطراف ذوى المصلحة إلى أن عدم التماثل المشار إليه: (١) يتطلب أدلة أكثر إقناعا لدعم الاعتراف بالدخل أو الأصول أكثر من من الاعتراف بالمصروفات أو الالتمزامات؛ أو (٢) يتطلب اختيار قواعد القياس التي تعترف بالخسائر في مرحلة مبكرة عن المكاسب.

ويرتبط فهم مصطلح الحيطة والحذر في ضوء الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ إلى فهم مصطلح "الحيادية". وقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية جانبين من جوانب الحيادية: (أ) التطبيق المحايد للسياسات المحاسبية ويشير إلى تطبيق السياسات المحاسبية المختارة بطريقة محايدة (أي غير متحيزة) (الإطار المفاهيمي ٢٠١٨، الفقرة ٢-٣٩)؛ (ب) اختيار السياسات المحاسبية المحايدة - اختيار السياسات المحاسبية من أجل توفير المعلومات الملاءمة التي تمثل بأمانة العناصر التي تهدف إلى تمثيلها (الإطار المفاهيمي ٢٠١٨، الفقرة ٢-٤٤). ويتطلب التمثيل الصادق أن تكون المعلومات المالية محايدة وذلك عندما لا تكون متحيزة أو مرجحة أو مؤكدة أو يتم التلاعب بها بطريقة أخرى لزيادة احتمالية تلقي المستخدمين للمعلومات بشكل إيجابي أو غير إيجابي.

في ضوء ذلك تم إقناع مجلس معايير المحاسبة الدولية بوجهات النظر السابقة التي قدمها أصحاب المصلحة بأن تطبيق الحيطة والحذر (المعرفة على أنها الحذر عند إصدار الأحكام في ظل ظروف عدم التأكد) يمكن أن يساعد في تحقيق الحياد في تطبيق السياسات المحاسبية. ولذلك

فإن "الحيطة والحذر أو الحيطة بمعنى الحذر *cautious prudence*" يمكن أن يساعد في تحقيق التمثيل الصادق للأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والإيرادات والمصروفات. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق ذلك بدوره إلى: مساعدة معدى القوائم المالية والمراجعين والمنظمين على مواجهة التحيز الطبيعي الذي قد يكون لدى الإدارة تجاه التفاؤل؛ على سبيل المثال ، يجب توخي الحذر في اختيار المدخلات المستخدمة في تقدير المقاييس التي لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر ؛ ومساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع معايير صارمة من شأنها أن تقلل من خطر التحيز الإداري في تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة التي يتم التقرير عنها (الإطار المفاهيمي ٢٠١٨، الفقرة ٢-٣٧).

وقد وجد مجلس معايير المحاسبة الدولية أن إلغاء مصطلح "الحيطة والحذر" في الإطار المفاهيمي عام ٢٠١٠ قد أدى إلى الارتباك وربما زاد من تفاقم التنوع *exacerbated the diversity* في استخدام هذا المصطلح حيث استمر الناس في استخدام مصطلح الحيطة والحذر لكنهم لم يوضحون ماذا يعنون به. بالإضافة إلى ذلك، أشار بعض أصحاب المصلحة أنه حتى بعد إلغاء الحيطة والحذر فإن المعلومات المالية التي تم إعدادها باستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليست محايدة على الرغم من أنها لم تعد في ضوء الحيطة والحذر. وخلص المجلس إلى أنه سيخفف من الارتباك من خلال إعادة مصطلح الحيطة والحذر التأكيد بأن الحذر يعمل في كلا الاتجاهين، بحيث لا يتم المبالغة في قيمة الأصول والخصوم سواء بأقل من اللازم أو بأكثر من اللازم. لذلك، أعاد المجلس تقديم مصطلح "الحيطة والحذر" ، الذي تم تعريفه على أنه ممارسة الحذر عند إصدار الأحكام في ظل ظروف عدم التاكيد وفقا للإطار المفاهيمي لعام ٢٠١٨.

وقد اقترح بعض المعلقين على مسودة الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ الصادرة في عام ٢٠١٥ أنه ينبغي على مجلس معايير المحاسبة الدولية المضي قدماً وإعتبار "الحذر غير المتماثل *asymmetric prudence*" (الإطار المفاهيمي ٢٠١٨، الفقرة ٢-٣٧) خاصية نوعية ضرورية للمعلومات المالية المفيدة للأسباب التالية: (أ) يعكس الحذر غير المتماثل وجهة النظر القائلة بأن المستثمرين يهتمون أكثر بمخاطر الإنخفاض أكثر من احتمال الارتفاع؛ (ب) الحيطة والحذر غير المتماثلة متأصلة في العديد من المعايير وينبغي للإطار المفاهيمي أن يعترف بهذه الحقيقة بحيث يمكن تطبيق الحذر غير المتماثل باستمرار عند وضع المعايير؛ (ج) عن طريق الحد من التوزيعات على المساهمين، فإن الحذر غير المتماثل يخفض من خطر إستفادة المساهمين الحاليين على حساب المساهمين المرتقبين؛ (د) من خلال الحد من المكافآت الإدارية، فإن الحذر غير المتماثل من شأنه أن يقلل من انتهازية الإدارة ويشجع النمو على المدى الطويل.

وعلى الرغم من ذلك فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يدرج الحذر غير المتماثل في إطار العمل المفاهيمي لعام ٢٠١٨ لأن المتطلبات المنهجية لعدم التماثل في المعالجة المحاسبية للأصول والإلتزامات أو الدخل والمصروفات قد تتعارض أحياناً مع الحاجة إلى أن تكون المعلومات المالية ملائمة وتتصف بالتمثيل الصادق. حيث لاحظ المجلس أن شرط تطبيق الحذر غير المتماثل في جميع الظروف قد: يمنع الاعتراف بجميع المكاسب غير المحققة في بعض الحالات. على سبيل المثال، عند قياس العديد من الأدوات المالية والاعتراف بالمكاسب غير المحققة على الرغم من أنها هامة لتوفير المعلومات للملاءمة لمستخدمي التقارير المالية؛ يمنع الاعتراف بجميع الأرباح غير المحققة التي لا تدعمها أسعار السوق القابلة للملاحظة. في بعض الحالات، يوفر قياس الأصل أو الإلتزام بالقيمة الجارية current value (والتي قد تتطلب الاعتراف بالأرباح غير المحققة) المعلومات للملاءمة لمستخدمي التقارير المالية حتى لو كان ليس من الممكن تحديد القيمة الجارية مباشرة من خلال مراقبة الأسعار في السوق النشط؛ والسماح للمنشأة بقياس الأصل بمبلغ أقل من التقدير غير المتحيز باستخدام أساس القياس المختار لذلك الأصل أو لقياس التزام بمبلغ أعلى من هذا التقدير. مثل هذا النهج لا يمكن أن يؤدي إلى معلومات ملائمة ولا يمكن أن يوفر تمثيلاً مخلصاً.

وعلى الرغم من رفض المجلس لمتطلبات إدراج الحذر غير المتماثل ضمن الإطار إلا أن المجلس خلص إلى أن ليس كل عدم تماثل يتعاضد مع الحياد. حيث يعني إختيار السياسات المحاسبية المحايدة إختيارها بطريقة لا تهدف إلى زيادة احتمال تلقي المعلومات المالية بشكل إيجابي أو سلبي من قبل المستخدمين. وبالتالي أقر الإطار المفاهيمي لعام ٢٠١٨ بأن المعايير قد تحتوي على متطلبات غير متماثلة وذلك نتيجة اتخاذ مجلس معايير المحاسبة الدولية القرارات التي يعتقد أنها تتطلب من المنشآت إنتاج المعلومات الأكثر ملاءمة التي تمثل بصدق ما يفترض أن تمثله، وليس نتيجة عدم التماثل في تطبيق الحيطة والحذر. تنعكس هذه القرارات على العديد من المعايير الصادرة قبل الإطار المفاهيمي ٢٠١٨. على سبيل المثال، يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ المخصصات والأصول والإلتزامات المحتملة المحتملة معياراً واحداً للاعتراف بالالتزامات المحتملة ومعياراً مختلفاً للإعتراف بالأصول المحتملة (الفقرة ٢-١٨).

٦-٣ العلاقة بين الحيطة والحذر وحقوق الملكية وقيمة الشركة

٦-٣-١ العلاقة بين الحيطة والحذر وقيمة الشركة

إهتمت العديد من الدراسات بتحليل الآثار المترتبة على إلتزام الشركات بتطبيق الحيطة والحذر. وتشير نتائج هذه الدراسات إلى وجود العديد من الآثار الإيجابية المترتبة على إلتزام الشركات بتطبيق الحيطة والحذر. حيث تناولت دراسة (Hsieh & Novoselov, 2019) العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي والغموض في ضوء نوع إستراتيجية العمل للشركة وهو أحد مقاييس الغموض المستخدم في الدراسة. وتشير نتائج الدراسة إلى أن أحد أسباب زيادة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية هو زيادة الغموض الذي يواجه الشركات وأن هذا الغموض يستدعي الحذر بما يستدعي التركيز على النتائج السلبية أكثر من الإيجابية لتخفيض إحتمال الفشل في المستقبل، ولذلك فإن الشركات التي تواجه قدرًا أكبر من الغموض والتي تتبع إستراتيجية عمل المنقب prospector تقدم تقارير أكثر تحفظًا مقارنة بالشركات التي تعمل في ضوء إستراتيجية عمل المدافع defender. كما تناولت الدراسة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة بإستخدام مقياس توبين Tobin Q وتوصلت إلى أن الشركات التي تتبع إستراتيجية المنقب والأكثر تحفظًا تكون قيمتها وأرباحها أعلى على حساب الشركات التي تتبع إستراتيجية عمل المدافع. كما وجد (Hong & Lobo, 2019) أن الإلتزام بتطبيق الحيطة والحذر يخفف من مشكلة نقص الاستثمار خاصة عندما تواجه الشركات تحديات في تمويل الاستثمارات وتساعد الحيطة والحذر على زيادة التمويل الخارجي. وأكدت الدراسة على أن الأثر السلبي للتغيرات في التدفقات النقدية على مستوى الاستثمار أقل بالنسبة للشركات التي تلتزم بالحيطة والحذر خاصة تلك الشركات التي لديها خلافات كبيرة بين حاملي الديون وأصحاب الأسهم. ووجدت دراسة (El-Habashy, 2019) أن الإلتزام بتطبيق الحيطة والحذر له أثر إيجابي على مؤشرات أداء الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في مصر وتتمثل هذه المؤشرات في العائد على الأصول والعائد على الملكية ومقياس توبين Tobi Q.

وتناولت دراسة (Lara, Osma & Penalva, 2019) أثر التحفظ المشروط على إدارة الأرباح ووجدت أن التحفظ المشروط يقلل من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات ولكنها تؤدي أيضًا إلى التشجيع على إدارة الأرباح الحقيقية والنتيجة النهائية هو أن التحفظ المحاسبي يقيد من إدارة الأرباح بشكل عام. وتوصلت دراسة (Biddle, Ma, & Song, 2016) إلى أنه يوجد علاقة سلبية بين التحفظ بنوعيه المشروط وغير المشروط ومخاطر الإفلاس مما يشير إلى ضرورة التمسك بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

ولا تتوقف فوائد الإلتزام بتطبيق مستويات عالية من الحيطة والحذر على المنافع المشاره إليها على مستوى الشركات فحسب، بل إنه إمتد ليشمل الإقتصاد القومي ككل حيث وجد (Do & Nabar, 2019) أن التحفظ المشروط يحسن من كفاءة التعاقد حيث يزيد من كفاءة

تخصيص الموارد في الاقتصاد وبالتالي يرتبط بارتفاع مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

وعلى الرغم من إلغاء مجلس معايير المحاسبة الدولية للتحفظ المحاسبي في الإطار المفاهيمي المشترك الصادر ٢٠١٠ إلا أن العديد من الدراسات قد أشارت إلى وجود أدلة عملية على وجود التحفظ المحاسبي في العديد من المعايير الدولية للتقارير المالية. على سبيل المثال تناولت دراسة (فؤاد، ٢٠١٦) أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على ممارسات التحفظ المحاسبي وإنعكاساتها على جودة التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن الأسباب التي تم الإعتماد عليها في إستبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي ٢٠١٠ لا تتحقق عند الممارسة العملية لمعايير المحاسبة الدولية وكان إعادة إدراج التحفظ المحاسبي كأحد سمات المعلومات المحاسبية أحد التوصيات للدراسة.

وفي ضوء تحليل الدراسات السابقة وعرض أهم التغيرات التي أحدثها الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ والتي تشير إلى أنه على الرغم من إلغاء مفهوم الحيطة والحذر من الإطار المفاهيمي ٢٠١٠ إلا أنه موجود في العديد من متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة قبل إصدار الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ والتي تعتبر أساس إعداد القوائم المالية. وبالتالي فإنه ليس من المتوقع أن يختلف أثر تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر قبل أو بعد إصدار الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ حيث أن إلغاؤه في الإطار المفاهيمي ٢٠١٠ لم ينعكس على المعايير الدولية للتقارير المالية بل إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة بعد الإطار المفاهيمي ٢٠١٠ مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ومطالبته بتقدير الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتسجيلها في القوائم المالية وغيرها تحتوي على العديد من النصوص التي تلزم الشركات بتطبيق الحيطة والحذر. وفي ضوء ذلك يمكن إشتقاق فرض الدراسة الأول كما يلي:

الفرض الأول: لا يوجد أثر معنوي ذات دلالة إحصائية نتيجة تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر في الشركات المصرية المسجلة بمؤشر EGX50.

تشير أوائل الدراسات السابقة فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبي إلى وجود نوعين من أنواع التحفظ هما؛ الأول: يتمثل في التحفظ المشروط أو (اللاحق) conditional conservatism يقصد به التحفظ المشروط أنه ميل "المحاسبين" للمطالبة بدرجة أعلى من التحقق عند الاعتراف بالأخبار الجيدة كأرباح أكثر من الاعتراف بالأخبار السيئة كخسائر (Basu, 1997). والنوع الثاني: يتمثل في التحفظ غير المشروط ويقصد به تحيز محاسبي تجاه التقرير عن القيم الدفترية المنخفضة لحقوق المساهمين (Ball and Shivakumar, 2005). ولا يزال هذا التصنيف قائم في الأدب المحاسبي. وبالتالي فإن الأثر المباشر للتحفظ المحاسبي ينعكس على القيمة الدفترية لصافي الأصول أي حقوق الملكية. ولذلك فإن حقوق الملكية كانت مكوناً من مكونات نماذج قياس عدم التحفظ، على سبيل المثال نموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية. وتعتبر الشركة متحفظة إذا كانت نسبة هذا المقياس أقل من واحد حيث تشير إلى إنخفاض القيمة الدفترية للشركة مقابل قيمتها السوقية. كما أن حقوق الملكية أحد المكونات الرئيسية في مقاييس قيمة الشركة مثل مقياس Tobin Q والذي يساوي إجمالي القيمة السوقية للإلتزامات وحقوق الملكية مقسوماً على إجمالي القيمة الدفترية للإلتزامات وحقوق الملكية ومع تقارب القيمة الدفترية للإلتزامات مع القيمة السوقية للإلتزامات فإن مقياس Q يساوي القيمة السوقية لحقوق الملكية مقسوماً على القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

وقد وجد (Francis, Hasan, & Wu, 2013) أن الشركات التي يرتفع بها التحفظ المحاسبي يرتفع لديها قيمة حقوق الملكية وكذلك قيمة الشركات عند فحص قيمة الشركات خلال فترة الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وأكدت هذه النتيجة دراسة (Balakrishnan, Watts & Zuo, 2016) حيث وجدت أن الشركات التي كان مستوى التحفظ المحاسبي بها منخفض عانت من الإنخفاض الحاد في حقوق الملكية وقيمة الشركة والإستثمارات خلال الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

ويتضح من عرض الدراسات السابقة أن هناك علاقة واضحة بين التحفظ المحاسبي ٢٠١٨ وحقوق الملكية وقيمة الشركة التي تزداد بزيادة التحفظ المحاسبي وحقوق الملكية وتنخفض بإنخفاض التحفظ المحاسبي وحقوق الملكية. وأن هذه العلاقة قائمة سواء قبل أو بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ولكن من المحتمل أن تختلف قوة هذه العلاقة بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ نتيجة التركيز على تطبيق الحيطة بمعنى الحذر، أخذاً في الإعتبار أن الإتجاه في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتجه بشكل عام نحو البعد عن الحيطة والحذر مع وجود بعض الحالات الخاصة التي تشير فيها بعض المعايير الدولية للتقرير المالي إلى مضمون الحيطة والحذر. لذلك يجب إختبار هذه العلاقة في ضوء هذه التغيرات وتحليل الأثر النهائي وإختبار مدى تأثر هذه العلاقة

بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية. وفي ضوء ذلك يمكن إشتقاق فرضى الدراسة الثانى والثالث كما يلي:

فرض الدراسة الثانى: "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحيطة والحذر والقيمة الدفترية لحقوق الملكية من جانب والقيمة السوقية للشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجى إكس EGX50 قبل تطبيق الإطار المفاهيمى ٢٠١٨ من جانب آخر".

فرض الدراسة الثالث: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحيطة والحذر والقيمة الدفترية لحقوق الملكية من جانب والقيمة السوقية للشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجى إكس EGX50 بعد تطبيق الإطار المفاهيمى ٢٠١٨ من جانب آخر".

٦-٤-٤ اختبار أثر تطبيق الإطار المفاهيمى المعدل ٢٠١٨ على الحيطة والحذر وحقوق الملكية والعلاقة بقيمة الشركة.

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار وتحليل الفروض المتعلقة بمدى وجود أثر جوهري ذات دلالة إحصائية نتيجة تطبيق الإطار المفاهيمى المعدل ٢٠١٨ على الحيطة والحذر وحقوق الملكية وعلاقتها بقيمة الشركة من خلال عنصرين أساسيين وهما: إجراءات الدراسة التطبيقية ثم اختبار الفروض ومناقشة النتائج كما يلي.

٦-٤-١ إجراءات الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الجزء الخطوات المنهجية المتبعة فى تحديد مجتمع البحث وإختيار العينة النهائية المستخدمة؛ ومصادر الحصول على البيانات؛ ومتغيرات البحث؛ والأساليب الإحصائية المستخدمة، ونتائج هذه الإختبارات، ومناقشة النتائج.

٦-٤-١-١ المجتمع والعينة

يتمثل مجتمع البحث فى جميع الشركات المصرية المدرجة بمؤشر إيجى إكس EGX50 متساوى الأوزان وهو مؤشر يقيس أداء أفضل خمسين شركة فى البورصة المصرية من حيث قيمة التداول ويضم مؤشر EGX50 نحو ٥٠ سهمًا بأوزان نسبية متساوية تمثل ٢% لكل واحدة منها. ويهدف المؤشر إلى تحقيق التوازن فى أثر التغيرات السعرية للشركات المكونة له، كما يتميز بكونه يتقادم التركيز على صناعة بعينها، ومن ثم يوفر تمثيلا لمختلف الصناعات والقطاعات العاملة داخل الاقتصاد المحلى. وفيما يلي بيان بالشركات المدرجة بهذا المؤشر والقطاع الذى تنتمى إليه فى عام ٢٠١٩. وقد تم الحصول على بيان هذه الشركات والبيانات المالية اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية

من موقع البورصة المصرية الرسمي، ومن موقع مباشر مصر، ومن التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات على موقع البورصة وعلى المواقع الإلكترونية للشركات.

ويوضح الجدول التالي عدد الشركات التي خضعت للدراسة التطبيقية بعد إستبعاد قطاع البنوك والخدمات المالية غير المصرفية نظرا لطبيعتها الخاصة:

جدول (١): بيان بالشركات الخاضعة للدراسة

٥٠	اجمالي عدد الشركات بمؤشر EGX50
(٣)	يستبعد قطاع البنوك
(٦)	يستبعد قطاع الخدمات المالية غير المصرفية
(٤)	شركات لم تتوفر بيانات عنها
٣٧	مجموع الشركات محل الدراسة

ويوضح الجدول التالي نسبة كل قطاع بعد استبعاد قطاع البنوك والخدمات المالية غير المصرفية:

جدول (٢): بيان بالشركات الخاضعة للدراسة موزعة حسب القطاعات

النسبة	عدد الشركات	القطاع
٢٤%	٩	العقارات
١٣,٥%	٥	الموارد الأساسية
٨%	٣	الأغذية والمشروبات والتبغ
٨%	٣	الرعاية الصحية والأدوية
٨%	٣	السياحة والترفيه
٥,٤%	٢	المقاولات والإنشاءات الهندسية
٨%	٣	خدمات المستهلك
٤,٥٥%	٣	المنسوجات والسلع المعمرة
٥,٤%	٢	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
٥,٤%	٢	الاتصالات
٥,٤%	٢	الطاقة والخدمات المساندة
١٠٠%	٣٧	الإجمالي

٦-٤-١-٢ نموذج الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة وإختبار فروض الدراسة.

٦-٤-١-٢-١ نموذج ومتغيرات الدراسة

يمكن صياغة وتعريف المتغيرات الرئيسية للدراسة فى الجدول التالى:

جدول (٣): نموذج الدراسة المستخدم ومتغيرات الدراسة

طريقة القياس	البند
	اختبار فرض الدراسة الأول
الأرباح قبل البنود غير العادية – التدفقات النقدية من العمليات. يساوى التغير فى المخزون + التغير فى حسابات العملاء + التغير فى الأصول المتداولة الأخرى – التغير فى حسابات الموردين – التغير فى الإلتزامات المتداولة الأخرى – الإهلاك. وذلك وفقاً لدراسة (Ball et al., 2013, Ahmed and Deullman, 2007, Biddle, Ma, Song).	مقياس الحيطة والحذر (ACC) عن طريق إجمالي الإستحقاقات.
	اختبار فرض الدراسة الثانى والثالث
$FV = a + B1.ACC + B3.EQTY + e$	النموذج المستخدم:
	أولاً: المتغيرات المستقلة
نفس الطريقة التى تم بها القياس عند إختبار الفرض الأول.	مقياس الحيطة والحذر الأول (ACC)
تم الحصول عليها من القوائم المالية للشركات بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لها.	القيمة الدفترية لحقوق الملكية EQTY
	ثانياً: المتغيرات التابعة
تم قياسها بإستخدام مقياس Tobin Q.	قيمة الشركة FV

٦-٤-١-٣ إختبارات الفروض والنتائج

لإختبار الفرض الأول أنه: "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية نتيجة تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر فى الشركات المصرية المسجلة بمؤشر EGX50"، تم إجراء إختبار (Paired Two Samples for Means) t-test لتحديد مدى معنوية الفروق بين متوسطى عينتين مرتبطتين. وتتمثل العينة الأولى فى قيم مقياس الحيطة والحذر لعدد ٣٧ شركة مسجلة فى المؤشر إيجى إكس (٥٠) فى عام ٢٠١٧ أى قبل تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨، بينما تتمثل العينة الثانية فى قيم مقياس الحيطة والحذر لعدد ٣٧ شركة مسجلة فى المؤشر إيجى إكس (٥٠) فى عام ٢٠١٨ أى بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨. ويعرض الجدول التالى

الإحصاء الوصفي للعينتين المرتبطتين محل الدراسة بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لقيم مقياس الحيطة والحذر بهدف التقليل من الفجوة بين القيم الكبيرة جدا والقيم الصغيرة جدا.

جدول (٤): الإحصاء الوصفي لمقياس الحيطة والحذر قبل وبعد تطبيق الإطار المفاهيمي

CF2018

مقياس الحيطة والحذر		
عام ٢٠١٩ بعد تطبيق الإطار المفاهيمي	عام ٢٠١٧ قبل تطبيق الإطار المفاهيمي	
١٤,٢٣	١٤,٠٥	المتوسط
٠,٦٦	٠,٦٩	الخطأ المعياري
١٣,٣٠	١٢,٧٢	الوسيط
٤,٠٣	٤,٢٣	الانحراف المعياري
١٦,٢١	١٧,٨٩	تباين العينة
١,٥	١,٤	التفرطح
٠,١٥	٠,٠٦	الإلتواء

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة المتوسط للعينة الأولى ١٤,٠٥ وقيمة الانحراف المعياري ٤,٢٣، وبلغ المتوسط للعينة الثانية بلغ ١٤,٢٣ والانحراف المعياري بلغ ٤,٠٣. أي أن متوسط مقياس الحيطة والحذر للعينة الثانية بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ أكبر قليلا من متوسط العينة الثانية. وكذلك انخفاض قيم التفرطح والإلتواء للعينتين مما يدل على أن التوزيع يقترب من التماثل.

تم بعد ذلك إجراء اختبار التباين بين العينتين باستخدام اختبار F- test two sample for variance. ويوضح الجدول التالي نتيجة الاختبار:

جدول (٥): نتائج اختبار F للتباين بين متوسطين

مقياس الحيطة والحذر ٢٠١٩	مقياس الحيطة والحذر ٢٠١٧	
١٤,٠٥	٢٣,١٤	المتوسط
٢١,١٦	٨٩,١٧	تباين العينة
٣٧	٣٧	عدد الملاحظات
٣٦	٣٦	درجات الحرية
١,١٠٤٠٢٩		قيمة F
٠,٣٨٤٠٧٩		احتمال P(F<=f) P
١,٧٤٢٩٧٣		قيمة F إتجاه واحد F Critical one tail

تضح من الجدول السابق أن قيمة P تساوى ٠,٣٨ أكبر من ٠,٠٥ وبالتالي يقبل فرض العدم والذي ينص على أنه لا يوجد إختلاف فى التباين بين العينتين أى يوجد تجانس بين العينتين.
 وبعد ذلك تم إجراء إختبار t لمتوسطى عينتين مرتبطتين لإختبار معنوية الإختلاف بين المتوسطين للعينتين. ويوضح الجدول التالى نتيجة الإختبار:

جدول (٦): نتائج تحليل إختبار t لمتوسطى عينتين مرتبطتين

قبل وبعد تطبيق CF2018

مقياس الحيطة والحذر ٢٠١٩	مقياس الحيطة والحذر ٢٠١٧	
٠,٩٠٢٥٦٦		معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation
٠,٦٠٦٩٤		قيمة ت t Stat
٠,٢٧٣٨٥		احتمال P طرف واحد P (T<=t) one tail
١,٦٨٨٢٩٨		قيمة t الحرجة طرف واحد t Critical one tail
٠,٥٤٧٦٩٩		احتمال P طرفين P(T<=t) two tail
٢,٠٢٨٠٩٤		قيمة t الحرجة طرفين t Critical two tail

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة P تساوى ٠,٢٧٣٨٥ أى أنها أكبر من مستوى ٠,٠٥ وبالتالي يقبل فرض العدم والذي يتفق مع فرض الدراسة الأولى: "بأنه لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية نتيجة تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر فى الشركات المصرية المسجلة بمؤشر "EGX50". وتشير هذه النتيجة إلى أن إلغاء الحيطة والحذر فى الإطار المفاهيمي ٢٠١٠ لم يؤثر عمليا على عدم الإلتزام بتطبيق الشركات المصرية المسجلة للحيطة والحذر وأن إعادته مرة أخرى فى الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ لم يؤثر على مقياس التحفظ المحاسبى بشكل معنوى حيث أن متوسط مقياس التحفظ المحاسبى فى ٢٠١٩ أكبر من ٢٠١٨ بنسبة ١,٢٨% ولكن هذه الزيادة لم يثبت أنها معنوية إحصائيا.

ولإختبار فرضى الدراسة الثانى والثالث تم استخدام أسلوب الإنحدار البسيط والمتعدد لإختبار علاقة السببية بين التغير فى المتغير المستقل الأول (الحيطة والحذر) والتغير فى المتغير المستقل الثانى (القيمة الدفترية لحقوق الملكية) كمسببات رئيسية للتغيرات فى المتغير التابع (قيمة الشركة). وظهرت نتيجة الإختبار كما يلى فى عام ٢٠١٧ (قبل تطبيق الإطار المفاهيمي):

٦-٤-١-٣-١ قبل تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨

٦-٤-١-٣-١-١ العلاقة بين قيمة الشركة (المتغير التابع) والتحفظ المحاسبي (المتغير المستقل)

باستخدام أسلوب الإنحدار البسيط كانت نتيجة التحليل كما يلي:

جدول (٧): نتيجة تحليل أسلوب الإنحدار البسيط

العلاقة بين قيمة الشركة (التابع) والتحفظ المحاسبي (المستقل) قبل تطبيق الإطار

المفاهيمي CF2018

Regression Statistics					
Multiple R	0.362405				
R Square	0.131337				
Adjusted R Square	0.106519				
Standard Error	1.655995				
Observations	37				
ANOVA					
	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	1	14.51187	14.51187	5.291827	0.027503
Residual	35	95.98114	2.742318		
Total	36	110.493			
	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value	
Intercept	20.12941	0.956256	21.05022	0.0000	
ACC 2017	0.150108	0.065253	2.300397	0.027503	

وتشير نتائج التحليل السابقة إلى وجود علاقة معنوية بين قيمة الشركة ومقياس التحفظ المحاسبي في عام ٢٠١٧ (قبل تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨) وأن مقياس التحفظ المحاسبي يفسر ١٣% من التغير في قيمة الشركة. كما يتبين من جدول تحليل التباين أن قيمة P تبلغ ٠,٠٢، وهي أقل من مستوى معنوية ٥% وهذا يشير إلى أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحيلة والحذر والقيمة السوقية للشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجي إكس EGX50 قبل تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨.

وبإستخدام أسلوب الإنحدار البسيط ودراسة العلاقة بين المتغير المستقل (القيمة الدفترية لحقوق الملكية) والمتغير التابع (قيمة الشركة) كانت نتيجة التحليل كما يلي:

جدول (٨): نتيجة أسلوب الإنحدار البسيط

العلاقة بين قيمة الشركة (التابع) وحقوق الملكية (المستقل) قبل تطبيق الإطار المفاهيمي

CF2018

Regression Statistics					
Multiple R	0.428802				
R Square	0.183871				
Adjusted R Square	0.160553				
Standard Error	1.605139				
Observations	37				
ANOVA					
	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	1	20.31649	20.31649	7.885392	0.008095
Residual	35	90.17652	2.576472		
Total	36	110.493			
	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value	
Intercept	18.38983	1.395612	13.1769	0.0000	
EQTY 2017	0.238439	0.084911	2.808094	0.008095	

ويتضح من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية للنموذج زادت من ١٣% في حالة إستخدام مقياس التحفظ إلى ١٨% في حالة إستخدام القيمة الدفترية لحقوق الملكية مما يشير إلى أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية تفسر التغير في قيمة الشركة بدرجة أعلى من مقياس التحفظ المحاسبي وهذه النتيجة في غاية الأهمية خاصة بالنسبة للمساهمين ومقدمي الموارد للشركة والذي ركز عليهم الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ و ٢٠١٠ كونها الأطراف الأساسية التي يوجه إليهم التقارير المالية. كما أن قيمة P تبلغ ٠,٠٠٨ وهي أقل من مستوى معنوية ٥% وهذا يشير إلى أنه: يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية والقيمة السوقية للشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجي إكس EGX50 قبل تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨.

(المستقلة)

ويستخدم أسلوب الإنحدار المتعدد ودراسة العلاقة بين كلا من المتغيرين المستقلين (مقياس التحفظ) و(القيمة الدفترية لحقوق الملكية) والمتغير التابع (قيمة الشركة) كانت النتيجة كما يلي:

جدول (٩): نتيجة تحليل أسلوب الإنحدار المتعدد
 العلاقة بين قيمة الشركة (التابع) والتحفظ (المستقل) وحقوق الملكية (المستقل)
 قبل تطبيق الإطار CF2018

Regression Statistics					
Multiple R	0.455825				
R Square	0.207776				
Adjusted R Square	0.161175				
Standard Error	1.604545				
Observations	37				
ANOVA					
	Df	SS	MS	F	Significance F
Regression	2	22.95782	11.47891	4.458583	0.019073
Residual	34	87.5352	2.574565		
Total	36	110.493			
	Coefficients	S.Error	t Stat	P-value	
Intercept	18.2145	1.405792	12.95675	0.0000	
ACC2017	0.076215	0.075246	1.012882	0.318271	
EQTY2017	0.182964	0.101017	1.811224	0.078949	

ويتضح من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية للنموذج زادت من ١٨% في حالة استخدام القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى ٢١% تقريبا في حالة استخدام مقياس التحفظ والقيمة الدفترية لحقوق الملكية مما يشير إلى أن المتغيرين معا يفسران التغير في قيمة الشركة بدرجة أعلى من مقياس التحفظ المحاسبي منفردا والقيمة الدفترية لحقوق الملكية منفردا. ولكن نجد أنه بالنسبة لقيمة P فتبلغ ٠,٣ لمقياس التحفظ المحاسبي وهي أكبر من مستوى معنوية ٥%، و تبلغ قيمة P ٠,٠٧ لمقياس

التحفظ المحاسبى وهى أكبر أيضا من مستوى معنوية ٥% وهذا يشير إلى قبول فرض العدم ورفض فرض الدراسة الثانى بأنه لا يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبى والقيمة الدفترية لحقوق الملكية من ناحية والقيمة السوقية للشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجى إكس EGX50 قبل تطبيق الإطار المفاهيمى ٢٠١٨. وتشير هذه النتيجة إلى أن إدراج المتغيرين معا غير معنوى فى تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة كل على حدة والمتغير التابع ولكنه كان معنوى بالنسبة لكل متغير على حدة.

٦-٤-١-٣-٢ بعد تطبيق الإطار المفاهيمى ٢٠١٨

٦-٤-١-٣-٢-١ العلاقة بين قيمة الشركة (المتغير التابع) والتحفظ المحاسبى (المتغير المستقل)

بإستخدام أسلوب الإنحدار البسيط كانت نتيجة التحليل كما يلى:

جدول (١٠): نتيجة أسلوب الإنحدار البسيط

العلاقة بين قيمة الشركة (التابع) والتحفظ (المستقل) بعد تطبيق الإطار المفاهيمى

CF2018

Regression Statistics					
Multiple R	0.371512				
R Square	0.138021				
Adjusted R Square	0.113393				
Standard Error	1.860721				
Observations	37				
ANOVA					
	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	1	19.40345	19.40345	5.604237	0.023576
Residual	35	121.1799	3.462283		
Total	36	140.5834			
	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%
Intercept	19.39756	1.138227	17.0419	0.0000	17.08684
ACC2019	0.182378	0.07704	2.367327	0.0236	0.025979

وتشير نتائج التحليل السابقة إلى وجود علاقة معنوية بين قيمة الشركة ومقياس التحفظ المحاسبي في عام ٢٠١٧ (قبل تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨) وأن مقياس التحفظ المحاسبي يفسر ١٤% تقريباً من التغير في قيمة الشركة. كما يتبين من جدول تحليل التباين أن قيمة P تبلغ ٠,٠٢٣ وهي أقل من مستوى معنوية ٥% وهذا يشير إلى أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مقياس الحيطة والحذر والقيمة السوقية للشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجي إكس EGX50 بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨.

٦-٤-١-٣-٢-٢ العلاقة بين قيمة الشركة (المتغير التابع) والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (المستقل)

جدول (١١): نتيجة أسلوب الإنحدار البسيط

العلاقة بين قيمة الشركة (التابع) وحقوق الملكية (المستقل) بعد تطبيق الإطار المفاهيمي

CF2018

Regression Statistics					
Multiple R	0.801038				
R Square	0.641661				
Adjusted R Square	0.631423				
Standard Error	1.19972				
Observations	37				
ANOVA					
	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	1	90.2069	90.2069	62.67296	0.0000
Residual	35	50.37646	1.439327		
Total	36	140.5834			
	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%
Intercept	3.023469	2.404265	1.257544	0.2169	-1.85745
EQTY2019	0.886888	0.112029	7.916625	0.0000	0.659458

ويتضح من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية للنموذج زادت من ١٤% في حالة استخدام مقياس التحفظ إلى ٦٤% في حالة استخدام القيمة الدفترية لحقوق الملكية مما يشير إلى أن القيمة الدفترية لحقوق الملكية تفسر التغير في قيمة الشركة بدرجة أعلى بكثير من مقياس التحفظ المحاسبي وأنها أكبر بكثير من النسبة الخاصة بالقيمة الدفترية للمساهمين قبل تطبيق الإطار

٢٠١٨ (١٨%) . وتشير هذه النتيجة إلى أن العلاقة بين قيمة الشركة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية أقوى بكثير بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨. كما أن قيمة P تبلغ ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى معنوية ٥% وهذا يشير إلى أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية وقيمة الشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجي إكس EGX50 بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨".

٦-٤-١-٢-٣ العلاقة بين قيمة الشركة (المتغير التابع) والتحفظ المحاسبي وحقوق الملكية (المتغيرات المستقلة)

بإستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد ودراسة العلاقة بين كلا من المتغيرين المستقلين (مقياس التحفظ) و(القيمة الدفترية لحقوق الملكية) والمتغير التابع (قيمة الشركة) كانت النتيجة كما يلي:

جدول (١٢): نتيجة أسلوب الإنحدار المتعدد

العلاقة بين قيمة الشركة (التابع) والتحفظ (المستقل) وحقوق الملكية (المستقل)

بعد تطبيق الإطار المفاهيمي CF2018

Regression Statistics					
Multiple R	0.811022				
R Square	0.657757				
Adjusted R Square	0.637625				
Standard Error	1.189584				
Observations	37				
ANOVA					
	df	SS	MS	F	Significance F
Regression	2	92.46964	46.23482	32.67226	0.0000
Residual	34	48.11372	1.415109		
Total	36	140.5834			
	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%
Intercept	3.081621	2.384396	1.292412	0.20493	-1.76405
ACC2019	0.065584	0.051865	1.264509	0.214647	-0.03982
EQTY2019	0.840534	0.116975	7.185603	0.0000	0.602812

ويتضح من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية للنموذج زادت من ٦٤% في حالة استخدام القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى ٦٦% تقريبا في حالة استخدام مقياس التحفظ والقيمة الدفترية لحقوق الملكية مما يشير إلى أن المتغيرين معا يفسران التغير في قيمة الشركة بدرجة أعلى من مقياس التحفظ المحاسبي منفردا والقيمة الدفترية لحقوق الملكية منفردا. ولكن نجد أنه بالنسبة لقيمة P فتبلغ ٠,٢١ لمقياس التحفظ المحاسبي وهي أكبر من مستوى معنوية ٥%، و تبلغ قيمة P ٠,٠٠٠ لمقياس التحفظ المحاسبي وهي أقل من مستوى معنوية ٥% وهذا يشير إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يتفق مع فرض الدراسة الثالث بأنه: "يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي والقيمة الدفترية لحقوق الملكية من ناحية والقيمة السوقية للشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجي إكس EGX50 بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨". كما أن قيمة F للنموذج ككل معنوية حيث تبلغ ٠,٠٠٠، أقل من ٥%. وتشير هذه النتيجة إلى أن إدراج المتغيرين معا معنوي في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ولكن المتغير الرئيسي المسئول عن تفسير هذه العلاقة هو القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

وفي ضوء نتائج التحليل السابقة فإنه يتم قبول فرض الدراسة الأول بأنه: "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية نتيجة تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحبطة والحذر في الشركات المصرية المسجلة بمؤشر EGX50". ورفض فرض الدراسة الثاني بأنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحبطة والحذر والقيمة السوقية للشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجي إكس EGX50 قبل تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨". وقبول فرض الدراسة الثالث بأنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحبطة والحذر والقيمة السوقية للشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجي إكس EGX50 بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨".

٧- النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

٧-١ النتائج

٧-١-١ نتائج الدراسة النظرية

١- يختلف مفهوم الحبطة والحذر الوارد في الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ حيث يشير إلى الحذر عند إصدار الأحكام في ظل ظروف عدم التأكد بمعنى عدم إظهار أي بند من بنود القوائم المالية بأقل أو بأكثر مما يجب، عن المفهوم التقليدي الوارد في الإصدارات السابقة لهذا الإطار والذي يشير إلى الاعتراف بكل الخسائر المتوقعة حتى لو كان إحتمال حدوثها ضعيف وعدم الاعتراف بالأرباح المحتملة حتى إذا كان إحتمال حدوثها كبير حتى تتحقق بالفعل، مما يشير

- إلى الإعتراف بالإلتزامات والخسائر بأكثر مما يجب والإعتراف بالأصول والإيرادات والأرباح بأكثر مما يجب. وهذا عكس المفهوم الورد في الإطار الحالي ٢٠١٨.
- ٢- على الرغم من إعادة مفهوم الحيطة والحذر إلى الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ نظرا لأهميته في تحقيق الحيادية وهي أحد عناصر التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية المفيدة، بعد إلغاؤه في الإطار المفاهيمي المشترك السابق ٢٠١٠، إلا أنه لم ينعكس على باقي فصول الإطار المفاهيمي المتعلقة بالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح ورأس المال وصيانته، مما يشير إلى أنه تم إضافته نتيجة ضغوط الأطراف المختلفة دون إقتناع مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- ٣- يوجد نوعين من أنواع الحيطة كما ورد في العديد من الفقرات بالإطار المفاهيمي ٢٠١٨ وهما: الحيطة بمعنى الحذر عند إصدار الأحكام في ظل ظروف عدم التأكد؛ وعدم التماثل في تطبيق الحيطة والحذر. ورغم ضغوط العديد من الأطراف ذات المصلحة على مجلس معايير المحاسبة الدولية بأن يحتوى الإطار المفاهيمي على النوعين إلا أن المجلس أشار إلى النوع الأول فقط في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة فقط ولم يوافق على إدراج النوع الثانى فى الإطار المفاهيمي. وهذا يؤكد على عدم إقتناع المجلس بإعادة الحيطة والحذر مرة أخرى إلى الإطار إلا فى ضوء الضغوط المتزايدة حيث يتفق معنى النوع الثانى من الحيطة والحذر مع المفهوم التقليدى للحيطة والحذر والتحفظ المحاسبى.
- ٤- لا تزال هناك العديد من الفجوات فى الإطار المفاهيمي الحالي ٢٠١٨ التى تحتاج إلى مزيد من التطوير وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية صراحة فى الإطار الحالي أنه سيستمر فى العمل على تحسين الإطار بشكل مستمر.
- ٥- ترتب على عدم إشتراك مجلس معايير المحاسبة المالية فى إصدار الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ العديد من الإنتقادات التى وجهها الأطراف المختلفة المتمثلة فى أعضاء تعمل بمجلس معايير المحاسبة المالية إما بعدم الإتساق بين مكونات الإطار أو بالتعارض بين مكونات الإطار المختلفة أو بأن أجزاء من الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ تم نقلها من الإطار المفاهيمي المشترك بين المجلسين فى ٢٠١٠، وقد أدى ذلك بدوره إلى إلقاء الضوء على جوانب التطوير اللازمة فى الإصدار القادم من الإطار المفاهيمي للتقرير المالي.

٧-١-٢ نتائج الدراسة التطبيقية

- ١- قبول فرض الدراسة الأول بأنه: "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية نتيجة تطبيق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ على الحيطة والحذر في الشركات المصرية المسجلة بمؤشر EGX50".
- ٢- رفض فرض الدراسة الثاني بأنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحيطة والحذر والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والقيمة السوقية للشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجي إكس EGX50 قبل تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨".
- ٣- قبول فرض الدراسة الثالث بأنه: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحيطة والحذر والقيمة الدفترية لحقوق الملكية والقيمة السوقية للشركات المصرية المسجلة بمؤشر إيجي إكس EGX50 بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨".
- ٤- لم تعد المقاييس التقليدية للحيطة والحذر والتحفظ المحاسبي ملائمة للقياس في ضوء تغير مفهوم الحيطة بمعنى الحذر وفقا للإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨.
- ٥- توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية وقيمة الشركات المسجلة بمؤشر إيجي إكس ٥٠ سواء قبل تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ أو بعد تطبيقه، ولكنها أقوى بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨.
- ٦- العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية وقيمة الشركة أقوى من العلاقة بين مقياس التحفظ المحاسبي على أساس الإستحقاقات وقيمة الشركة سواء قبل أو بعد تطبيق الإطار المفاهيمي ٢٠١٨.

٧-٢ التوصيات

- ١- مازالت الحاجة قائمة إلى إجراء مزيد من الدراسات تتناول تطوير مؤشرات جديدة لقياس الحيطة بمعنى الحذر وفقا للمفهوم الجديد الوارد في الإطار المفاهيمي للتقرير المالي ٢٠١٨ لما لها من أهمية في علاقتها بتحقيق الحيادية لضمان التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية المفيدة.
- ٢- مازالت الحاجة قائمة إلى إجراء مزيد من الدراسات تتناول إستكمال الفجوات الموجودة في الإطار المفاهيمي الحالي ٢٠١٨ ومخاطبة مجلس معايير المحاسبة الدولية بإقتراحات التحسين والتطوير عندما تفتح أبواب المناقشة وإبداء الرأى في الأوقات المناسبة قبل إصدار إطار جديد.

٣- يجب على إدارة البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية توجيه الشركات المسجلة بالبورصة المصرية بالإستعداد لإستيفاء متطلبات الإطار المفاهيمي ٢٠١٨ الذى يجب العمل بما جاء به اعتبارًا من يناير ٢٠٢٠ وإصدار الإرشادات اللازمة فى هذا الصدد.

٤- يجب على إدارات الشركات ومعدى القوائم المالية فهم ما جاء بالإطار المفاهيمي ٢٠١٨ والتغييرات التى جاءت به خاصة فيما يتعلق بإعادة هدف مساعلة الإدارة كهدف من أهداف التقرير المالي، وإعادة الحيطة بمعنى الحذر وليس الحذر بمعنى عدم التماثل المتعارف عليه.

٣-٧ الدراسات المستقبلية

١- أثر إستراتيجية أعمال الشركة على التحفظ المحاسبى وقيمة الشركة.

٢- أثر التحفظ المحاسبى على النمو الإقتصادى.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

فؤاد، ريمون ميلاد (٢٠١٦). أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS - IFRS على التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية. **الفكر المحاسبى**، ع ٢٤ (٢٠)، ٥١٧-٥٢٢. جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة.

كعموش، شريف على (نوفمبر ٢٠١٩). أثر تطوير الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الدولية على **نظرية المحاسبة**. ورقة مقدمة فى المؤتمر العلمى الثالث لقسم المحاسبة والمراجعة (تحديات وآفاق مهنة المحاسبة والمراجعة فى القرن الحادى والعشرين)، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Ahmed, A. S., & Duellman, S. M. (2007). Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. *Journal of accounting and economics*, 43(2-3), 411-437.
- Balakrishnan, K., Watts, R., & Zuo, L. (2016). The effect of accounting conservatism on corporate investment during the global financial crisis. *Journal of Business Finance & Accounting*, 43(5-6), 513-542.
- Ball, R., K., & Nikolaev, V. V. (2013). Econometrics of the Basu asymmetric timeliness coefficient and accounting conservatism. *Journal of Accounting Research*, 51(5), 1071-1097.
- Biddle, G. C., Ma, M. L., & Song, F. M. (2016). Accounting conservatism and bankruptcy risk. 1-52. Available at SSRN 1621272.
- Botosan C. A., (2019). Pathway to an Integrated Conceptual Framework for Financial Reporting. *The Accounting Review*, 94(4), 421-436. DOI: 10.2308/accr-10683.
- Dennis, I. (2018). What is a Conceptual Framework for Financial Reporting? *Accounting in Europe*, 15(3), 374-401.
- Dennis I., (2019): The Conceptual Framework – A ‘Long and Winding Road’. *Accounting in Europe*, 16(3), 256-289. DOI:10.1080/17449480.2019.1624925
- Do, C., & Nabar, S. (2019). Macroeconomic effects of aggregate accounting conservatism: A cross-country analysis. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 30(1), 83-107.

- El-Habashy, H. A. (2019). The Impact of Accounting Conservatism on Corporate Performance Indicators in Egypt. *International Journal of Business and Management*, 14(10), 1-11.
- Francis, B., Hasan, L., & Wu, Q. (2013). The benefits of conservative accounting to shareholders: Evidence from the financial crisis. *Accounting Horizons*, 27(2), 319-346.
- Hong, H. A., Kim, Y., & Lobo, G. J. (2019). Does Financial Reporting Conservatism Mitigate Underinvestment? *Journal of Accounting, Auditing & Finance*. 34(2), 258-283.
- Hsieh, C. C., Ma, Z., & Novoselov, K. E. (2019). Accounting conservatism, business strategy, and ambiguity. *Accounting, Organizations and Society*, 74, 41-55.
- IASC (1989). **Framework for the preparation and presentation of financial statements**. London: International Accounting Standards Committee.
- IASB. (2010). **The Conceptual framework for financial reporting**. London: International Accounting Standards Board.
- IASB. (2018). **The conceptual framework for financial reporting**. London: International Accounting Standards Board.
- Kabir, H. & Rahman, A. (2018). How does the IASB Use the Conceptual Framework in Developing IFRSs? An Examination of the Development of IFRS 16 Leases. *Journal of Financial Reporting*, 3(1), 93-116. <https://doi.org/10.2308/jfir-52232>

- Mora, A., & Walker, M. (2015). The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting. *Accounting and Business Research*, 45(5), 620-650.
- Lara, G., J., Osma, B., G., & Penalva, F., (2019). *Conditional Conservatism and the Limits to Earnings Management*. .doi. org/ 10.2139/ ssn. 2165694.
- Mourik, C. V., & Asami, Y., K., (2018). Articulation, Profit or Loss and OCI in the IASB Conceptual Framework: Different Shades of Clean (or Dirty) Surplus, *Accounting in Europe*. 15(2): 167-192. DOI: 10.1080/17449480.2018.1448936.
- Pelger, C., (2019). The Return of Stewardship, Reliability and Prudence – A Commentary on the IASB’s New Conceptual Framework. *Accounting in Europe*. 15(2): 1-19.
- Van Mourik, C., & Katsuo Asami, Y. (2018). Articulation, profit or loss and OCI in the IASB conceptual framework: Different shades of clean (or dirty) surplus. *Accounting in Europe*, 15(2), 167-192.
- Walton, P., (2018). Discussion of Barker and Teixeira [2018]. Gaps in the IFRS Conceptual Framework. *Accounting in Europe*, and Van Mourik and Katsuo ([2018]. Profit or loss in the IASB Conceptual Framework. *Accounting in Europe*. *Accounting in Europe*, 15 (2), 193-199. DOI: 10.1080/17449480.2018.1437457.